ISSN: 2335-1748 مجلة الباحث الاقتصادي **EISSN:** 2588-235X

Economic Researcher Review

المجلد 7 / العـدد: 11(مكرر) جوان(2019)، ص 260-282 ***Volume: 7/ Issue 11(Rep) (2019), p 260-282***

أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري
-دراسة قياسية للفترة 2000/2018-

The impact of agricultural financial support on employment in the Algerian agricultural sector
-An econometrics study for the period 2000/2018-

ط د: زكريا جرفي[1]، أ د: موسى رحماني[2]

Zakaria DJORFI [1], Moussa RAHMANI[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر–، zakaria.djorfi@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر–، moussa.rahmani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/02/17 تاريخ القبول: 2019/06/12 تاريخ النشر: 2019/06/28

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إيضاح أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا من خلال الانحدار الخطي المتعدد، وخلصنا في الأخير إلى أن المتغيرات المستقلة كان لها تأثير لكنه ضعيف على العمالة الفلاحية، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الفلاحية، الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي، العمالة الفلاحية

تصنيف JEL: J43, Q14, Q18

Abstract :

This study aims at clarifying the impact of the support and financing of the agricultural sector on the labor market in Algeria since the beginning of the new agricultural reforms in 2000. In order to determine this effect we attempted to model the data available to us through multiple linear regression. Finally, we concluded that the independent variables had an effect, This indicates the inability of the state to fight unemployment through its support mechanisms and the huge amounts of money it has spent on the agricultural sector. The state should review its operational policy at the level of the agricultural sector through its age and follow the channels of disbursement of these funds.

Key words: *Agricultural reforms, agricultural support, agricultural finance, Agricultural employment*

JEL classification codes: Q18, Q14, J43

المؤلف المرسل: زكريا جرفي: zakaria.djorfi@univ-biskra.dz

1. مقدمة.

رغم أن الإصلاحات التي جاءت بها مؤسسات التمويل الدولية سنوات التسعينات كانت تهدف أساسا إلى التوازنات المالية والنقدية إلا أن تكلفتها الاجتماعية أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم إمكانية توفير مناصب شغل جديدة وانعكس كل هذا في ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة والذي بلغ حوالي 29% سنة 1999.

وحرصا على التخفيف من الأعباء المذكورة، وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية مع بداية القرن الواحد والعشرون، وباعتبار العمالة أحد عناصر الإنتاج الفلاحي قامت الدولة بدعم القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الإصلاحات من أجل تحفيز هذه العمالة، وذلك من خلال سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو وبالتالي تحفيز سوق العمل بما يتماشى والأهداف المرجوة.

☚ ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير دعم القطاع الفلاحي على العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000/2018؟

1.1 فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

"رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي إلا أن هناك محدودية في العمالة"

2.1 أهمية الدراسة:

في ظل سعي الجزائر لإتباع سياسات تساعدها على حل مشكلات سوق العمل، حاولت النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية والاعتمادات المقدمة للتأثير على سوق العمل، لذا تظهر أهمية هذه الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الفلاحية والتي لن تحدث دون تطور حجم العمالة الفلاحية، وذلك من خلال التقدير الكمي لأثر الدعم الفلاحي على سوق العمل.

3.1 أهداف الدراسة: تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقييم أهم الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي وخاصة فيما يتعلق بالدعم؛

- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة التي تربط الدعم الفلاحي بسوق العمل في الجزائر.

4.1 منهج الدراسة:

سنعتمد على المنهج **الكمي** وباستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر إصلاح القطاع الفلاحي على سوق العمل باستخدام برنامج **Eviews 10**.

5.1 الدراسات السابقة:

- دراسة **Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova (2017)**: وهي دراسة حول مساهمة الفلاحة في الدخل والعمالة في المناطق الريفية البلغارية، وتم فيها دراسة الارتباط بين معدلات البطالة الريفية ومجموعة من المتغيرات (النمو السكاني-المستوى التعليمي-الأجور-دعم القطاع-الناتج الفلاحي) خلال الفترة **2000-2015**، وخلص إلى أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والبطالة لكنها ضعيفة، كما وجد أن الناتج الفلاحي له أثر سلبي على العمالة الفلاحية، خاصة إذا كان معدل نمو الناتج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية.
- دراسة **Shoaib Ahmed Wagan, and all (2016)**: وهي دراسة أجراها خلال الموسم **2015/2014** حول أهمية التمويل الفلاحي في التنمية الفلاحية والريفية في باكستان، وكنتيجة للدراسة الميدانية اتفق معظم الفلاحين على أن التمويل الفلاحي مفيد لتحسين المستوى المعيشي المفيد للتنمية الفلاحية والريفية، وسهل على الفلاحين استخدام المدخلات الفلاحية في الوقت المناسب والحصول على أفضل إنتاج فلاحي، كما ساهم هذا التمويل في الحفاظ على العمالة ضمن إقليم محل الدراسة.
- دراسة **Miguel Martın-Retortillo et Vicente Pinilla (2015)**: وهي دراسة حول أسباب النمو الاقتصادي في أوروبا وكيف اقترن بإنتاجية العمالة الفلاحية خلال الفترة **1950-2005**، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم القوي للفلاحة يؤثر على الإنتاجية بإشارة سالبة، وقد فسرت هذه النتيجة بأن سياسات تحويل الدخل للفلاحة، من خلال الرفع من عائدات الفلاحين، يسمح لحجم من القوة العاملة بالبقاء في هذا النشاط

أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، ومنطقيا يؤثر ذلك سلبا على الإنتاجية.

- نجد أن مجمل الدراسات السابقة لا تخرج عن وجود علاقة بين قطاع الفلاحة وسوق العمل، إلا أن سوق العمل لا يتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي، وجاءت هذه الدراسة لتبيان الإصلاحات في القطاع الفلاحي وأثرها على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة **2000-2018**.

2. سوق العمل في الجزائر

تقتضي دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب، حيث سنركز على جانب الطلب والذي يعبر عن مناصب الشغل المستحدثة والموجودة فعلا، كما أن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية، لكن العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر لأننا لا نستطيع بصورة كافية عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي (هذا العدد يتغير حسب السنة والظروف المناخية).

1.2 مفاهيم عامة سوق العمل في الجزائر

إن مجموع السكان يتكون من القوة العاملة والسكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين.

أ- القوة العاملة

ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون، إذ يعرفهم المكتب الدولي للعمل بأنهم أولئك الأشخاص الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه.

ب- السكان غير الناشطون:

هم باقي القوى البشرية بعد استبعاد السكان ذوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وربات البيوت (طويطي، 2015، ص 16).

ج- الأفراد المشتغلون

إن المشتغل الذي يملك منصب شغل أو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء، فالمشتغلون هم أولئك الذين: (شريف و زرزار، 2013، ص60)

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الاجل (اقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني.

د- القوى العاطلة عن العمل

حسب الديوان الوطني للإحصاء، فالعاطل عن العمل هو كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل (15-64 سنة)، ويبحث عن عمل مأجور.

والعاطلون عن العمل (STR) ينقسمون إلى قسمين؛ قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1)، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2)، أي: (بوفاسة و سعداوي، 2015، ص40) STR=STR1+STR2

إذا معدل البطالة (U): $$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

حيث يتكون السكان الناشطون PA من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD والذين يبحثون عن عمل STR: **PA=PO+TD+STR**

2.2 تطور مكونات سوق العمل في الجزائر

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن متوسط العاملين خلال الفترة 2000-2018 تجاوز 10 مليون نسمة بعدما كان لا يتجاوز 6 مليون نسمة خلال سنوات التسعينات أي بزيادة تقارب 100%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، كما نشير أن جزء كبير من هذه العمالة هم بصفة

مؤقتة ضمن برامج الادماج وغيرها، أما على مستوى القطاعات الاقتصادية فالعمالة تتوزع على النحو التالي:

جدول 01: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	873	15,25	826	14,43	617	10,78	3409	59,54
2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3405	54,66
2002	6653	1328	19,96	803	12,07	743	11,17	3779	56,80
2003	6684	1412	21,13	804	12,03	799	11,95	3668	54,88
2004	7798	1617	20,74	1061	13,61	967	12,40	4153	53,26
2005	8044	1380	17,16	1059	13,17	1212	15,07	4393	54,61
2006	8869	1609	18,14	1264	14,25	1257	14,17	4738	53,42
2007	8594	1170	13,61	1028	11,96	1523	17,72	4872	56,69
2008	9146	1252	13,69	1141	12,48	1575	17,22	5178	56,61
2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	9735	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1107	10,26	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13,00	1776	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1493	13,75	1847	17,01	6417	59,10
2018	11048	1146	10,28	1489	13.36	1901	17,05	6513	58,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- منشورات الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائيات 1962-2011**، ص ص 57،69.
- ONS, **L'Algérie en Quelques Chiffres,** edition 2012, 2015, 2017, p 11.
- ONS, **emploiseptembre2018.** P 13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 60% سنة 2018، ويلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة 2001-2004 انخفض معدل التشغيل إلى ما دون 10% خلال السنوات الأخيرة ليرتفع من جديد سنة 2018 مسجلا 12.76%، وهذا الانخفاض كان نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية ذات

المناصب الدائمة، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات.

3.2 اختلالات سوق العمل في الجزائر

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة، ومن بين الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر (بوزيدة، أكتوبر 2011، ص ص 79،80):

- ضعف التنسيق بين القطاعات العارضة والطالبة للعمل؛
- طبيعة مناصب الشغل المستحدثة؛ حيث أن الاحصائيات تشير الى أن ما يقرب 50% من مناصب الشغل لسنة 2016 هي مناصب مؤقتة؛
- انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف، وهو ما يؤدي الى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن؛
- ارتفاع البطالة لدى الشباب، والتي تتجاوز في العادة 80% من إجمالي البطالة؛
- 45% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة لأكثر من سنتين.

☚ ولمحاربة البطالة وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف، نبرز أهمها فيما يلي (قومي وعايب، 2011):

- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية؛
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية؛
- ترقية التشغيل من خلال أجهزة دعم التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. سياسات إصلاح ودعم الفلاحة في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنا لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية ماضيا وحاضرا، وإمكانية النهوض بهذا القطاع

الحساس، وذلك من خلال التكفل بمشاكله وتذليل العقبات، بالقيام بجملة من الإجراءات والبرامج تحت مسمى **السياسة الفلاحية** التي تمثل مجموع البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن (بوعزيز، 2004-2005، ص 13).

1.3 تأهيل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الحديثة (2000-2018)

اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال اصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة.

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ثم توسع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، نظرا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، فبدأت الجزائر في تنفيذ المخطط في السداسي الثاني من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن، وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية، وإقحام الفلاح في عملية التنمية (عمراني و خير الدين، 2014، ص 90).

ب-أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذه الصناديق هي: (غردي و بن نير، 2016، ص 203)

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:** دعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، والحملات الاعلامية التحسيسية في هذا المجال.
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** يقوم بتقديم الاعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية.
- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يقوم بتقديم الدعم للنهوض بالتنمية الريفية خاصة قطاع الري.

ج- مرحلة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 46، 2008) رقم **08-16** حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام، ويرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

- **سياسة التجديد الريفي:** يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، أطلق عليها اسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون (قرامطية، 2012، ص 3)، وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز أيضا على حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية (هاشمي، 2014، ص 6).
- **سياسة التجديد الفلاحي:** وتقوم على أساس إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ووضع نظام الضبط الذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض هذه المنتجات الغذائية من جهة، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية نتيجة الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية (هاشمي،

2014، ص 7)، كما تم ضبط نظم جديدة لتسيير المستثمرات الفلاحية وتنظيمها ووضع أسس جديدة للامتياز الفلاحي (شعابنة، 2017، ص 313)، وهو ما نص عليه القانون رقم **10-03** المؤرخ في 15-08-2010 لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 46، 2010).

- **تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ويهدف هذا البرنامج إلى (راتول و سهيلة، 2015، ص 6):
  - عصرنة الإدارة الفلاحية؛ وتعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية؛
  - الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
  - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

د- الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي

سنة 2012 تم دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه.

- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA**:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛**
- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛**
- **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.**

- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR**:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC؛**
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛**
- **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.**

2.3 الموارد المالية الفلاحية

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها، لذا وضعت الجزائر مجموعة من الأجهزة والآليات التي تضمن التمويل، والتي تتمثل في:

- **ميزانية التجهيز (الاستثمار الفلاحي)؛**
- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛**
- **حسابات التخصيص الخاصة.**

من أجل إنجاح برامج التنمية الفلاحية كان لا بد من تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي، إذ استطاع كل من BADR وCNMA من توفير الاحتياجات المالية للفلاح بصفة فردية أو جماعية، لكن المشكل في البداية كان خوف الفلاح من القرض باعتبار أن النشاط الفلاحي أكثر عرضة للأخطار، ما جعل المؤسسات المالية تشترط التأمين الفلاحي حماية لها وللفلاح.

وفي ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض (مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص 29)، وحاليا (2018) يوجد الأنواع التالية: (https://badr-bank.dz/wp/)

- قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛

- قرض الرفيق الفدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛
- قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛
- قرض التحدي الفدرالي، وهو نوع من قرض التحدي؛
- قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛
- قرض السكن الريفي.

☚ والجدول التالي يعرض لنا المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي:

جدول 02: تطور الموارد المالية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز (1)	ن ت الفلاحية (2)	نسبة (2) إلى (1) %	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية	التامين الفلاحي
2000	321,9	43,54	13,52	**15**	0,58	0.96
2001	357,4	56,77	15,88	**23,86**	0,63	1.45
2002	452,9	75,45	16,66	**48,07**	0,33	1.22
2003	643,4	94,21	14,64	**49,6**	2,54	1.11
2004	640,7	85,12	13,28	**55,26**	4,31	0.97
2005	806,9	96,05	11,90	**43,89**	4,70	0.74
2006	1015,1	112,92	11,12	**53,27**	8,02	0.57
2007	1434,6	201,04	14,01	**21,91**	7,46	0.52
2008	1973,2	308,56	15,64	**17,67**	7,49	0.72
2009	1946,3	393,75	20,23	**29,95**	7,14	1.04
2010	1807,8	335,59	18,56	**32,21**	10,02	1.24
2011	1852,3	392,44	21,19	**39,56**	9,84	1.63
2012	2275,5	301,26	13,24	**44,26**	11,11	2.25
2013	1892,7	129,61	6,85	**92,6**	11,25	2.79
2014	2493,9	203,52	8,16	**118,85**	10,77	2.97
2015	3039,3	303,93	10,00	**93,7**	9,08	3.76
2016	2792,2	201,04	7,20	**108,67**	8,79	3.38
2017	2291,4	151,66	6,62	**100,64**	9,30	2.63
2018	4043,5	211,30	5,23	***114,52**	*9,50	1.86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018.
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- قرامطية زهية (2012)، **محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة**. مجلة الإبداع، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 9.
- **RADP, Ministère de Finances**, Conseil national des Assurances, **Notes de conjoncture 2006-2018**.
- **https://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note 12/2018**

☚ من خلال الجدول يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

☙ **ميزانية التجهيز (الاستثمار الفلاحي)**: تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات معتبرة في المخصصات المالية منذ سنة 2000، في إطار البرامج التنموية الاقتصادية عامة والفلاحية

على وجه الخصوص، حيث ارتفعت 43.54 سنة 2000 إلى 392.4 مليار دج سنة 2011، أي بنسبة زيادة فاقت 800% وهذا كله حرص من الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا، ثم بدأت المخصصات في التذبذب في الفترة 2012-2018، إذ في سنة 2017 لم تتجاوز 150 مليار دج والسبب في ذلك يعود إلى الديون الفلاحية المتعثرة.

- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** سننوه على مدى حرص الدولة على تشجيع مختلف القروض الفلاحية والموكلة لبنك BADR والتي سمحت بتطور كبير في ميدان التأمين الفلاحي، لأنه من شروط الحصول على القرض هو التأمين.
- **حسابات التخصيص الخاصة (الدعم الفلاحي):** إذ تعتبر من المصادر الهامة في دعم الفلاح والتنمية الفلاحية والريفية بشكل عام، ومن خلال تتبعنا لحجم المخصصات المالية المقدمة في إطار الدعم نجد أنها في تطور مستمر حيث انتقلت من 15 سنة 2000 إلى أكثر من 100 مليار دج سنة 2017 وبنسبة زيادة فاقت 570%، والتي تعكس مدى حرص الدولة على تشجيع الفلاحين وخاصة سكان الريف على الاستثمار الفلاحي.

4. قياس أثر دعم القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر للفترة 2000-2018

إجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في كيفية تأثير تطبيق الدعم الفلاحي على العمل في القطاع الفلاحي، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات **المستقلة** هي: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وسبب اختيار هذه المتغيرات يعود في الأساس للتأصيل النظري من جهة وللدراسات السابقة من جهة، أما المتغير **التابع** فسنكتفي بالعمالة الفلاحية.

1.4 بناء النموذج

سيتم تقدير نموذج قياسي يفسر العمالة الفلاحية بواسطة المتغيرات المستقلة، ولتقيل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LEMPa=b_0+b_1*LDEPa+ b_2*LSTa+ b_3*LCREa+ b_4*LPIBa+ \mu.....(1)$$

حيث:

LEMPa: لوغاريتم اجمالي العمالة الفلاحية (المتغير التابع)؛

LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية؛

LSTa: لوغاريتم الدعم الفلاحي؛

LCREa: لوغاريتم القروض الفلاحية؛

LPIBa؛ لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛

b_{0-4}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، أظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي أنه يوجد على الأقل متغير يؤثر على العمالة الفلاحية في الجزائر وفق النموذج السابق، وأن متغيرة النفقات الفلاحية ليس لها معنوية إحصائية، لذا نقوم بحذف هذه المتغيرة، فنحصل على النموذج التالي:

$$LEMPa=b_0+b_1*LSTa+ b_2*LCREa+ b_3*LPIBa+ \mu.....(2)$$

☚ وظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

جدول 03: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الفلاحية 02

Dependent Variable: LEMPA
Method: Least Squares
Date: 01/23/19 Time: 15:17
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.650239	0.520654	18.53486	0.0000
LSTA	0.228075	0.074280	3.070483	0.0078
LCREA	0.138223	0.045505	3.037559	0.0083
LPIBA	-0.540817	0.108898	-4.966260	0.0002

R-squared	0.643403	Mean dependent var	7.051816
Adjusted R-squared	0.572083	S.D. dependent var	0.196008
S.E. of regression	0.128219	Akaike info criterion	-1.085490
Sum squared resid	0.246602	Schwarz criterion	-0.886661
Log likelihood	14.31216	Hannan-Quinn criter.	-1.051840
F-statistic	9.021416	Durbin-Watson stat	1.629357
Prob(F-statistic)	0.001175		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

☚ وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LEMPa}=9.65+0.23*\mathbf{LSTa} + 0.14*\mathbf{LCREa} - 0.54*\mathbf{LPIBa}$$
$$T_c \quad (18.53)\ (3.07)\ (3.04)\ (4.96)$$
$$R^2= 0.64 \quad F=9.02 \quad DW=1.62 \quad n=19\ \alpha=0.0011$$

2.4 الدراسة الاقتصادية للنموذج 02

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل من الدعم والقروض الفلاحية لها علاقة طردية مع العمالة الفلاحية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما هناك علاقة عكسية بين الإنتاج الفلاحي والعمالة الفلاحية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حالة ما إذا كان معدل نمو الإنتاج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية، وهو شرط محقق في الجزائر، كما نشير إلى أن معلمات النموذج كلها معنوية، ما يؤكد على أن المتغيرات المفسرة تؤثر حقا على العمالة الفلاحية.

3.4 الدراسة الاحصائية للنموذج 02

- **معامل التحديد: $R^2=0.65$** والتي تدل على أن 64.34% من التغيرات الحاصلة في العمالة الفلاحية سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

أ- اختبار المعنوية

اختبار معنوية المعالم

- **اختبار ستودنت T test**: من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعلمات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية $T_{tab(17,0.05)}=2.11$ ($T_{tab}<T_c$)، حيث أن $n=19$ ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعلمات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

- **اختبار فيشر F test**: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$، حيث $k=3$ و$n=19$، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ($F_{tab}=3.11<F_c=09.02$)، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

ب- تشخيص النموذج

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لدينا قيمة $d^*_{cal}=1.62$ وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين $d^*_1=0.97$ - $d^*_2=1.68$ عند $k'=3$ و$n=19$ فهي تقع في مجال وجود شك لارتباط ذاتي بين الأخطاء، وللتخلص من الشك وعدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، حيث:

جدول 04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.008950	Prob. F(2,13)	0.9911
Obs*R-squared	0.026124	Prob. Chi-Square(2)	0.9870

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/23/19 Time: 16:18
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.021085	0.705329	-0.029894	0.9766
LSTA	-0.000333	0.080617	-0.004130	0.9968
LCREA	-0.001608	0.062906	-0.025562	0.9800
LPIBA	0.003707	0.135157	0.027426	0.9785
RESID(-1)	0.040853	0.310921	0.131392	0.8975
RESID(-2)	0.006788	0.446887	0.015190	0.9881

R-squared	0.001375	Mean dependent var	1.05E-15
Adjusted R-squared	-0.382712	S.D. dependent var	0.117047
S.E. of regression	0.137635	Akaike info criterion	-0.876340
Sum squared resid	0.246263	Schwarz criterion	-0.578096
Log likelihood	14.32523	Hannan-Quinn criter.	-0.825865
F-statistic	0.003580	Durbin-Watson stat	1.705255
Prob(F-statistic)	0.999997		

Date: 01/23/19 Time: 16:17
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

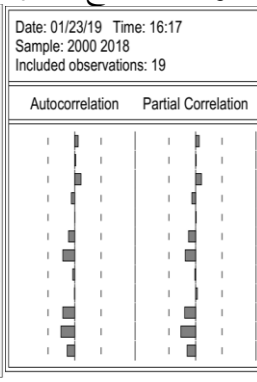

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.060	0.060	0.0804	0.777
2			0.018	0.014	0.0880	0.957
3			0.107	0.105	0.3717	0.946
4			-0.051	-0.065	0.4422	0.979
5			0.008	0.013	0.4441	0.994
6			-0.104	-0.118	0.7765	0.993
7			-0.198	-0.177	2.0762	0.956
8			-0.026	-0.010	2.1014	0.978
9			-0.005	0.026	2.1024	0.990
10			-0.199	-0.180	3.8518	0.954
11			-0.231	-0.248	6.5141	0.837
12			-0.129	-0.145	7.4584	0.826

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول 05: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.743740	Prob. F(3,15)	0.2010
Obs*R-squared	4.912861	Prob. Chi-Square(3)	0.1783
Scaled explained SS	2.228083	Prob. Chi-Square(3)	0.5264

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/23/19 Time: 16:52
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.112527	0.061614	-1.826323	0.0878
LSTA	-0.008390	0.008790	-0.954413	0.3550
LCREA	-0.011872	0.005385	-2.204697	0.0435
LPIBA	0.025855	0.012887	2.006302	0.0632

R-squared	0.258572	Mean dependent var	0.012979
Adjusted R-squared	0.110286	S.D. dependent var	0.016086
S.E. of regression	0.015173	Akaike info criterion	-5.353877
Sum squared resid	0.003453	Schwarz criterion	-5.155048
Log likelihood	54.86183	Hannan-Quinn criter.	-5.320227
F-statistic	1.743740	Durbin-Watson stat	2.176642
Prob(F-statistic)	0.201026		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

ج- جودة واستقرارية النموذج

جودة النموذج

لدراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل 01: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

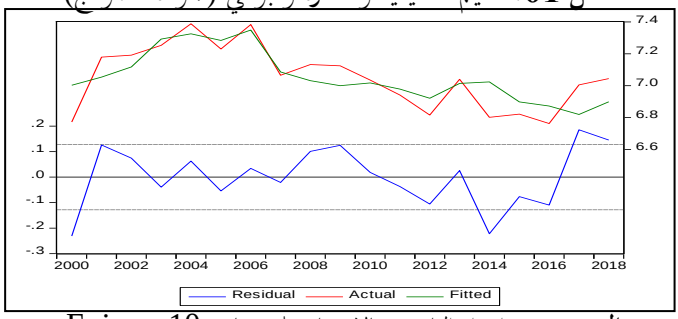

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

التوزيع الطبيعي:

من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

شكل 02: التوزيع الطبيعي للبواقي

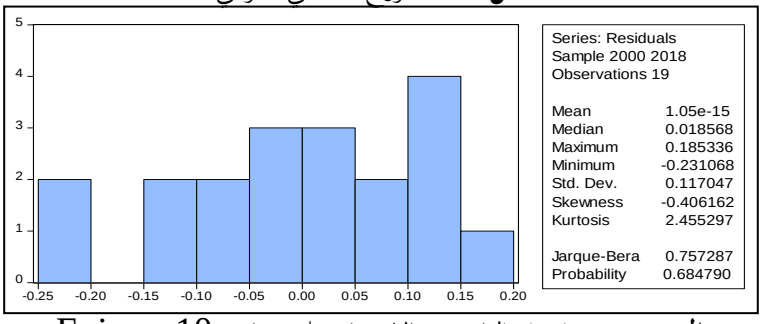

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وجدنا أن نتيجة الاختبار Jarque-Bera كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.4 اقل من χ2=5.7، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 03: نتائج اختبار استقرارية النموذج

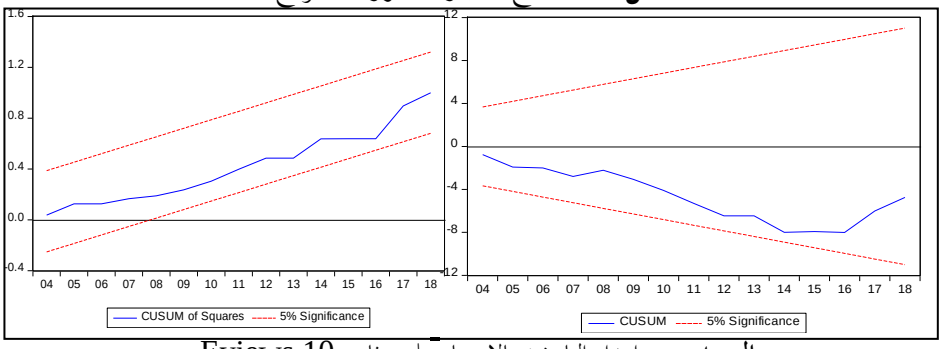

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

5. الخاتمة:

رسمت الجزائر خطط تنموية تهدف لتحقيق تنمية فلاحية وريفية بدأت بمخطط التنمية الفلاحية سنة 2000، ثم تنتهج سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، ووضع القطاع ضمن اهتمامات برامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأتها الجزائر سنة 2001، والهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي برفع الإنتاج وتخفيض البطالة بدعم اليد العاملة في القطاع، ومن الدراسة القياسية نجد أن سوق العمل استجاب للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة 2000-2018 أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز

20% سنة 2001، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

6. الاقتراحات:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لزيادة تشجيع الاستثمار الفلاحي وبالتالي دعم العمالة الفلاحية أكثر، والتي نذكر منها:

- تقديم تسهيلات ائتمانية أكثر من أجل تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تقديم الإعانات المادية والمعنوية للفلاحين مع ضرورة متابعتها؛
- انشاء جهاز ارشاد فلاحي لنقل نتائج البحث العلمي للفلاحين لتحسين الإنتاج؛

قائمة المراجع

مقال في مجلة:

بوفاسة، سليمان، سعداوي، موسى (2015)، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية-. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31.

خير الدين، معط الله، عمراني، سفيان (ديسمبر 2014)، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة 2000-2013. مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 31.

شريف، عمر، زرزار، العياشي (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 10.

شعابنة، إيمان (جانفي 2017)، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 16.

طويطي، مصطفى (2015)، استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجا-. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 07.

غردي محمد، بن نير نصر الدين (ديسمبر 2016)، تطور السياسة الفلاحية واهم النتائج المحققة منها. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 10.

قرامطية زهية (2012)، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة. مجلة الابداع، جامعة البليدة 2، العدد 02.

مصطفى سهيلة، راتول محمد (ديسمبر 2015)، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي–محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال 2012/1962–. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 02.

مقال منشور في ملتقى:

بوزيدة حميد (2010)، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين.

قومي عبد الحميد، حمزة عايب (2011)، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

هاشمي الطيب (2014)، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الإنجازات والعقبات. الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23–24 نوفمبر.

الوثائق:

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2008)، قانون التوجيه الفلاحي. الجريدة الرسمية رقم 46 (2008)، قانون رقم 08–16 مؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق لـ 03 أوت 2008.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2010)، شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة. الجريدة الرسمية رقم 46 (2010)، قانون رقم 10–03 مؤرخ في 05 رمضان 1431 الموافق لـ 15 أوت 2010.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2017)، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

الرسائل والأطروحات:

بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004. تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

المرجع باللغة الأجنبية:

Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova (2017), The role of agriculture for income and employment in the Bulgarian rural areas. Article prepared for International Scientific Conference "Strategies for the agri-food sector and rural areas – dilemmas of development" organized by IAFE-NRI, 19-21 June 2017, Starry Lichen, Poland.

Miguel Martın-Retortillo et Vicente Pinilla (2015), On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Shoaib Ahmed Wagan, and all (2016), Significance of Agricultural Finance in Agricultural and Rural Development of Pakistan "A Case Study of Qambar Shahdadkot District". Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.9.

All Bibliography List in English

Journal Papers:

Boufassa Seleiman, Saadaoui Moussa (2015), The Importance of Small and Medium Enterprises in Reducing the Unemployment Problem - Study on State of Medea-. Journal of Economics, Management and Commerce, University of Algiers 3, No.31.

Chaabena Imane (January 2017), The extent of the effectiveness of support under the policy of agricultural renewal. Booklets of Politics and Law, University of Ouargla, No.16.

Ghardi Mohamed, Ben Nair Nasr Eddine (December 2016), The development of agricultural policy and the most important results achieved. Management and Development Research and Studies Review, University Of Blida 2, No.10.

Kheir Eddine Maatallah, Oumrane Soufiane (December 2014), Attempting to evaluate the performance of the policy adopted for the development of the Algerian agricultural sector under the modern

reforms 2000-2013. EL-HAKIKA Journal, University of Adrar, No.31.

Kramtia Zahia (2012), Trying to assess the policy of supporting the agricultural sector in light of the third millennium reforms. The Creativity Journal, University Of Blida 02, No.02.

Mustafa Suhaila, Ratul Mohammed (December 2015), Algerian experience in the agricultural sector-Assessment attempt to fifty years of independence 1962/2012-. Al Bashaer Economic Journal, University Of Bechar, No.02.

Sherif Omar, Zerzar Ayachi (2013), Small and medium enterprises as a strategic option to solve the problem of unemployment in Algeria. Journal of Economic Sciences, Management and Commercial Sciences, University of Msila, No.10.

Twiati Mustafa (2015), Operational sector strategies in support of entrepreneurial initiatives- Algerian experience model-. The Algerian Business Performance Review, University Of Ouargla, No. 07.

Conferences Paper:

Bouzida Hamid (2010), Inputs and outputs of higher education in Algeria. Conference on Higher Education Outputs and the Labor Market in the Arab Countries, Bahrain.

Hamchmi Tayeb (2014), The agricultural sector in Algeria in light of the financial abundance of 2006-2013 between achievements and obstacles. The Ninth International Conference on the Sustainability of Food Security in the Arab World in Light of International Economic Changes and Challenges, University of Chlef, November 23-24.

Kaoumi Abd Elhamid, Hamza Ayeb (2011), Employment policy as a policy to combat unemployment in Algeria. International Forum on the Government's Strategy for the Elimination of Unemployment and Development, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of M'sila, Algeria.

Documents :

The People's Democratic Republic of Algeria (2008), the Agricultural Directive. Official Gazette No. 46 (2008), Law No. 08-16 of 01 Shaban 1429 corresponding to 03 August 2008.

The People's Democratic Republic of Algeria (2010), Terms and Conditions of Exploitation of State Farm Land. Official Gazette No. 46 (2010), Law No. 10-03 dated 05 Ramadan 1431 corresponding to 15 August 2010.

The People's Democratic Republic of Algeria (2017), the interests of the Prime Minister, the plan of action of the Government for the implementation of the program of the President of the Republic.

Theses:

Bouaziz Abd Errazak (2005), An attempt to assess the impact of the new agricultural reforms on the Algerian agricultural sector - Study of the National Plan of Agricultural Development 2000 – 2004. MA in Economic Sciences, Economic Analysis, University of Algiers.